رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

غرفة أبها
ABHA CHAMBER

تقرير

سياسة تعزيز المحتوى المحلي بالمملكة

إعداد: مركز البحوث والمعلومات - غرفة أبها

2024م - 1445هـ

جدول المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	تعريف المحتوى المحلى	2
1	**آليات تعزيز المحتوى المحلى**	2
2	**مبادرات المملكة لتعميق التصنيع المحلى**	9-3
أولاً	مبادرة هيئة تنمية الصادرات لتشجع الشركات على تعميق التصنيع المحلى من خلال برنامج "صنع في السعودية"	3
ثانياً	مبادرات هيئة المحتوى المحلى لتعزيز الصناعة المحلية	8-4
ثالثاً	مبادرات صندوق الاستثمارات العامة لتمكين القطاع الخاص السعودي	9

تعريف المحتوى المحلى

المحتوى المحلي هو أجندة وطنية تساهم جميع الشرائح الاقتصادية في تنميته وتمكينه بدءًا من أفراد المجتمع إلى القطاع الخاص والقطاع العام وقد حددت هيئة المحتوى المحلى والمشتريات الحكومية تعريف وطني وشامل للمحتوى المحلي، وهو إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول الإنتاجية والتقنية.

فالمحتوى المحلي هو المحافظة على أكبر قدر ممكن من المال المنفق على المشتريات داخل المملكة من قبل الفئات المستهدفة سواء جهات حكومية أو خاصة أو حتى افراد المجتمع.

1- آليات تعزيز المحتوى المحلى

انتهجت المملكة سياسة فعالة لتعميق التصنيع المحلى من خلال:

- تفضيل المنشأت الصغيرة والمتوسطة وذلك بمنح افضلية في السعر بنسبة 10% عن نظيرتها من المنتجات المستوردة.
- تفضيل الشركات المدرجة في الأسواق المالية وذلك بمنحها 5 نقاط إضافية تفضيلاً على الشركات الغير مدرجة.
- اعداد القائمة الإلزامية وتهدف الى دعم الصناعات المحلية القائمة والتي لديها القدرة على الوفاء باحتياجات السوق المحلية.
- تحديد حد أدني للمحتوى المحلى على مستوى المشروعات المختلفة.

المحتوى المحلي في المنافسات الحكومية:

- 83% من المنافسات الحكومية تنطبق عليها متطلبات المحتوي المحلى.
- تقدر قيمة المنافسات الحكومية بـ 220 مليار ريال.
- يقدر عدد المنافسات التي ينطبق عليها متطلبات المحتوي المحلى والتوطين بـ 33 ألف منافسة.

2- مبادرات المملكة لتعميق التصنيع المحلى:

- **أولاً: مبادرة هيئة تنمية الصادرات لتشجع الشركات على تعميق التصنيع المحلى من خلال برنامج "صنع في السعودية" والذي تم من خلاله تقسيم المنتجات الى فئتين:**

- **المنتجات المكونة بالكامل محليا:**

وتشمل هذه الفئة جميع المنتجات التي تم تصنيعها في المملكة العربية السعودية ولا تحتوي على أي مواد مستوردة.

- **المنتجات المصنعة من خلال تحويل جوهري للمواد المستوردة:**

وهي المنتجات التي خضعت إلى تحويل جوهري للمواد المستوردة في المملكة وأضفى التحويل سمة جديدة عليها أو حولها إلى منتج مختلف، ويطلق على ذلك إضافة القيمة.

يتطلب هذا البرنامج تطبيق معيار عام لقاعدة إضافة القيمة بحيث:

- لا تقل نسبة المواد المحلية الداخلة في المنتج النهائي عن 40%.
- أو لا تتجاوز المواد المستوردة الداخلة في المنتج النهائي نسبة 60% من سعر تسليم باب المصنع (التكلفة التي حددتها الشركة المصنعة لشحن الموزعين/ المشترين عند شراء المنتجات مباشرة من باب المصنع).

• ثانياً: مبادرات هيئة المحتوى المحلى لتعزيز الصناعة المحلية:

أ- جائزة المحتوى المحلي:

تستهدف الجائزة تحفيز وتكريم القطاعين العام والخاص والشركات المملوكة للدولة وذلك لزيادة المحتوى المحلي في مختلف القطاعات وتطوير أدائها في تنفيذ العقود والمشاريع بهدف تعزيز الإمكانات المحلية وتعظيم الفائدة من القوة الشرائية الوطنية لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

- **محاور الجائزة:**

- **محور الجهات الحكومية:**

يستهدف المحور الجهات الحكومية التي قامت بتضمين متطلبات المحتوى المحلي بالشكل المطلوب على المنافسات التي تنطبق عليها آليات المحتوى المحلي.

- **محور القطاع الخاص:**

يستهدف المحور المنشآت بمختلف أحجامها ومجالاتها والتي تميزت في نسبة المحتوى المحلي ومدى تطورها خلال الأعوام الماضية.

- **محور الشركات المملوكة للدولة:**

يستهدف المحور الشركات المملوكة للدولة بنسبة أكثر من 50% خلال تحفيزها لتفضيل المحتوى المحلي في أعمالها ومشترياتها في مختلف القطاعات لتعزيز الإمكانات المحلية وتعظيم الفائدة من القوة الشرائية الوطنية.

- **محور الأفراد:**

يركز هذا المحور على قصص النجاح المميزة لدى الأفراد في الخدمات والمنتجات، والتي من شأنها أن تحفزهم على الإبتكار في المحتوى المحلي .

ب- مبادرة حملة "منا وفينا":

أطلقت الهيئة مظلة "منا وفينا" التواصلية بهدف التعريف بالمحتوى المحلي بأسلوب مبسط والتوعية بالأثر الإيجابي للمحتوى المحلي على الاقتصاد السعودي، وتتيح مشاركة قصص النجاح للشركات السعودية التي نجحت في رفع نسب التصنيع المحلى في منتجاتها.

ج- مبادرة شراكات المحتوى المحلي:

مبادرة تهدف إلى تعزيز مساهمة القطاعين العام والخاص في تنمية المحتوى المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال بناء شراكات استراتيجية وتوحيد الجهود والخبرات السابقة لكبرى الشركات الوطنية في تنمية المحتوى المحلي.

- **أهداف الشراكات الاستراتيجية:**
  - تحديد خط الأساس ووضع مستهدفات ومبادرات تساهم في زيادة المحتوى المحلي.
  - مشاركة أفضل الممارسات العالمية لتطوير المحتوى المحلي.
  - العمل على تعديل الأنظمة والسياسات الخاصة بالمشتريات والمنافسات.
  - تفعيل الورش الفنية والتثقيفية بهدف زيادة وعي الشركاء حول المحتوى المحلي.
  - تقديم الدعم الفني لتطبيقات ومفاهيم المحتوى المحلي.

د- مبادرة تحفيز المصانع الصغيرة والمتوسطة لإصدار شهادات المحتوى المحلي:

هي مبادرة منبثقة من مبادرة تحفيز الصناعة المحلية وتهدف إلى تشجيع المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على إصدار شهادة المحتوى المحلي والمساهمة في تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي من خلال تغطية المقابل المالي لتكلفة تدقيق المحتوى المحلي أو جزء منها المقدمة لهم من مكاتب التدقيق.

- **أهداف المبادرة:**
  - تشجيع المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على تنمية المحتوى المحلي.
  - تحفيز المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على إصدار شهادة المحتوى المحلي من خلال تغطية تكلفتها .

هـ - السياسات التي اعلنتها هيئة المحتوي المحلى والمشتريات الحكومية لتعميق التصنيع المحلى:

انتهجت المملكة عددا من السياسات للعمل على تنفيذ القوانين والاجراءات الصادرة لتعزيز نسب المكون المحلى وتشجيع الشركات السعودية على المضي قدماً في هذا الاتجاه وذلك من خلال:

أ- قيام هيئة المحتوى المحلى والمشتريات الحكومية بالتوجيه للجهات الحكومية التي تمول ميزانيتها من الميزانية العامة للدولة بتشكيل فرق عمل للمحتوى المحلي للقيام بجميع المهام والمسؤوليات المتعلقة بتنمية المحتوى المحلي وذلك من خلال قيام كل جهة حكومية تباشر أعمال وإجراءات طرح الاعمال والمشتريات والتعاقد بتشكيل فريق عمل داخلي لتنمية المحتوى المحلي يرتبط برئيس الجهة الحكومية ويضم ممثلين من الإدارات المعنية بالمشتريات والمشروعات وتتولى المهام والمسؤوليات المتعلقة بتنمية المحتوى المحلي .

وتتمثل مهام هذه الفرق في الاتي:

- التعاون والتنسيق مع الهيئة فيما يلي:

- تحقيق الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي وبرنامج التوازن الاقتصادي واتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة في أعمال ومشتريات الجهة الحكومية التي تقوم بها بشكل مباشر أو من يقوم بتنفيذها نيابة عنها.
- معالجة الشكاوى المقدمة من القطاع الخاص للجهة الحكومية المتعلقة بالمحتوى المحلي وحلها.
- الحصول على الرأي الفني المتعلق بالمحتوى المحلي عند فحص العروض المالية والفنية للأعمال والمشتريات الحكومية في الجهة الحكومية في حال طلبت لجنة فحص العروض في الجهة ذلك.

- وضع متطلبات المحتوى المحلي في مشاريع التخصيص لدى الجهة الحكومية ومتابعة تنفيذها.
- تضمين متطلبات المحتوى المحلي في السياسات التي تضعها الجهة الحكومية وما تصدره من تراخيص وتصاريح وفقاً لاختصاصها.
- وضع الحوافز والممكنات اللازمة – الداخلة ضمن نطاق صلاحية الجهة الحكومية – لدعم المحتوى المحلي.
- تطوير خطط ومستهدفات المحتوى المحلي للجهة الحكومية.
- تحديد فرص توطين الصناعة ونقل المعرفة والمجالات ذات الأولوية لبرنامج التوازن الاقتصادي.

- توفير البيانات والتقارير التي تحتاج إليها الهيئة من الجهة الحكومية أو من الجهات التي تشرف عليها.
- رفع تقارير دورية للهيئة فيما يتصل بتنمية المحتوى المحلي وفقاً للنماذج والمتطلبات والمدد التي تضعها الهيئة.

ب- تطبيق أسلوب التعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة:

من خلال عقد اتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة وهي اتفاقيات موجهة إلى المستثمرين من ملاك التقنيات الرائدة حول العالم لتحفيزهم لنقل التقنية والمعرفة إلى المملكة مقابل ضمان شراء حكومي يتم الاتفاق على نسبه ومدته وفق دراسة جدوى تراعي عوائد الاستثمار على الالتزام الحكومي وكذلك على المستثمر.

- **أهمية الأسلوب:**

- المساهمة في تعظيم المحتوى المحلي عبر استحداث صناعات جديدة من خلال إنشاء مصانع للشركات العالمية داخل المملكة.

- تعزيز موقع المملكة الاستراتيجي لتكون قاعدة لعدد من الصناعات الرائدة تنطلق منها إلى دول المنطقة.
- تلبية الطلب الحكومي في وقت أسرع وتكلفة أقل وجودة أعلى.
- ترشيد الإنفاق عبر توفير منتجات وطنية مستدامة وذات كفاءة عالية.
- تعزيز قدرات الاكتفاء الذاتي عبر استحداث صناعات واعدة وقطاعات جديدة.
- تمكين الكوادر البشرية السعودية وتوليد الفرص الوظيفية.

▪ **الأثر الاقتصادي للأسلوب:**

- تنمية المحتوى المحلي من خلال الأثر المترتب على إنشاء عدد من كبرى الشركات العالمية مراكز تصنيع لها داخل المملكة وما ينطوي على هذه المراكز من فرص وظيفية ونقل المعارف والتقنيات إلى المملكة وخلق سلاسل إمداد محلية جديدة مرتبطة بها.
- جذب الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن بيئة أعمال مشجعة لاتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة على النحو الذي تتمتع بها المملكة.
- تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة وخلق فرص جديدة لتصدير منتجات محلية.

ج- إطلاق مبادرات لتوطين الصناعات الاتية:

- صناعة المنتجات الدوائية.
- توطين صناعة منتج الخوادم.
- توطين صناعة منتجات السلامة والحماية من الحريق.
- فرصة توطين صناعة ونقل معرفة منتج فواصل التمدد.
- فرصة توطين صناعة ونقل معرفة منتج الأبراج الحديدية الحاملة لنظام طاقة الرياح وشفرات ونظام التوازن لطاقة الرياح.
- توطين صناعة مركبات متعددة الاستخدامات (SUV) ومركبات النقل الخفيف(Pickup) .
- فرصة توطين صناعة ونقل معرفة الإطارات العسكرية والمدنية.

• ثالثاً: مبادرات صندوق الاستثمارات العامة لتمكين القطاع الخاص السعودي:

أطلق الصندوق عدد من البرامج لتعزيز المكون المحلى كالاتي:

1- **برنامج تنمية المحتوى المحلّي "مساهمة":** الذي يهدف إلى زيادة مساهمة الصندوق وشركاته التابعة في المحتوى المحلي إلى 60% بنهاية عام 2025، ويعمل الصندوق مع شركاته التابعة على المساهمة بتعزيز المحتوى المحلي لمشاريع شركات الصندوق في كافة مراحل أعمالها من خلال اتباع السياسات ودعم الممارسات المعنية لأعمال المشتريات.

2- **برنامج تطوير الموردين:** والذي سيدعم تطوير قدرات ومهارات الموردين المحليين لتلبية المتطلبات المتزايدة لشركات الصندوق التابعة.

3- **منصة القطاع الخاص:** التي تهدف إلى تمكين شركات القطاع الخاص المحلي وذلك من خلال التعرف على الفرص المتاحة والاستفادة منها لتعزيز دورها كمستثمر وشريك رئيسي في استثمارات الصندوق وكمورد في مشاريع الصندوق وشركات محفظته وتضم المنصة أكثر من 200 فرصة استثمارية مدرجين على الموقع الإلكتروني للمنصة:

https://www.pif.gov.sa/ar/Pages/ExploreOpportunities.aspx